



مركز سيم للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

بعد فضيحة صناديق المساعدات.. تركيا وجديد إستراتيجية دعم العنف في الشرق الأوسط!

مدخل:

تحولت صناديق المساعدات الإنسانية إلى وسيلة للموت بدلاً من أن تكون سبباً في الحياة، وبدلاً من ألبان الأطفال والأدوية وغير ذلك مما ينقص السوريين المحاصرين والمقتولين، تم تعبئة بعض هذه الصناديق بأموال كان سوف يتم دفعها لجماعات إرهابية.

التفاصيل المتاحة عن هذه القضية قليلة، وتكمن في معلومات وصور تم تسريبها، تقول بأن الاستخبارات العسكرية الروسية، وعلى وجه الدقة، وحدات الاستخبارات التابعة للقوات الخاصة الروسية الموجودة في سوريا، قد عثرت على صناديق موضوع عليها علامات الصليب الأحمر الدولي، كان مهرباً فيها حوالي مليار دولار قادمة من تركيا.

هذه المعلومات قالت بأن هذه الأموال كانت سوف تذهب إلى الجماعات الإرهابية المتواجدة ليس في سوريا فحسب، وإنما في مناطق أخرى من الشرق الأوسط، وخصوصاً تنظيم الدولة "داعش".

المعلومات المنشورة في مواقع معارضة قطرية، قالت بأن الحكومتين القطرية والتركية هما من أرسلتا هذه الأموال، وأن الزيارة الأخيرة التي قام بها أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إلى تركيا، يوم 14 نوفمبر الماضي، كانت لأجل البحث في هذه المشكلة، بعد تهديدات وجهتها روسيا إلى أنقرة، بأنها سوف تعمل على كشف ذلك أمام الرأي العام.

إلى هنا انتهت المعلومات الخاصة بالحدث؛ إلا أنه في واقع الأمر؛ فإن القصة تتعلق بالكثير من الحوادث التي جرت مؤخراً في دول عديدة، وليس في سوريا فحسب؛ حيث إن أطراف الصورة واصلت إلى ليبيا ومنطقة الصحراء الكبرى والظهير الحيوي لمصر وتونس والجزائر وسائر المغرب العربي، في منطقة الساحل والصحراء.

وفي هذا الإطار تسعى هذه الورقة إلى رصد معالم وأطراف الصورة المرتبطة بهذا الحدث، والتي حتى تتصل بالمعارك الحالية التي يخوضها الجيش التركي في منطقة "عفرين" التي يسيطر عليها الأكراد، وقد ترسم مستقبل سوريا والمشرق العربي بالكامل!



مركز سيم للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الصدى الغربي للواقعة!

يوم 7 يناير 2018م؛ أعلن خفر السواحل اليوناني عن ضبطه السفينة التركية "أندروميذا"، التي كانت قد خرجت من ميناء "الإسكندرونة"، وعلى متنها صناديق متفجرات، كانت متوجهة إلى ليبيا، وبالتحديد، ووفق تقارير صحفية وإعلامية موثوقة، إلى ميليشيات تعمل في مناطق غرب العاصمة الليبية طرابلس.

وتتمركز في هذه المناطق ميليشيات "مصراة"، الموالية لقوات "فجر ليبيا" التي تحارب قوات الجيش الوطني الليبي، التي يقودها اللواء خليفة حفتر، والمتمركزة في الشرق الليبي، وبالتحديد الكتائب التي تؤيد حكومة الإنقاذ السابقة، والتي كان الإخوان المسلمون ممثلون في حزب البناء والتنمية، يقودونها.

وكانت هذه الحكومة قد أتت ضمن سياق ما بعد ما يُعرف بالربيع العربي، الذي أسس لشبكة من الحكومات التابعة للإخوان، تتحرك من مراكز ثلاثة؛ الأول في تركيا، والثاني، عبر المتوسط في لندن، والثالث، عبر الأطلنطي في واشنطن ومراكز صناعة القرار الإمبرطوري الحقيقية في البلدين اللذين يشكلان صُلب التحالف الأنجلو ساكسوني، الذي لم ينسَ بعد تاريخه الاستعماري في العالم العربي والإسلامي، ويشكل عمود الأساس في خطط إعادة الترتيب والتفكيك.

تأتي هذه التطورات القادمة من تركيا، ضمن عملية إعادة تجديد أنقرة لسياساتها الإقليمية، واستعادة طابعها الهجومي الذي كان يميزها قبل الانقلاب الفاشل الذي وقع في منتصف يوليو 2016م، ومن قبلها أزمة السوخوي الروسية، في نوفمبر 2015م، والتي أدت إلى شبه حصار لتركيا في الإقليم، وبالذات في الملف السوري، مع ارتباطها بصميم الأمن القومي الاقتصادي التركي.

في هذا الإطار، وفيما فصلنا فيه في مواضع في أوراق سابقة؛ فقد قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الأسبوع الأخير من ديسمبر الماضي، بجولة شملت السودان وتشاد وتونس.

وبطبيعة الحال؛ فإن التقارير الإعلامية التي رصدت الزيارة، قد استوفت مختلف جوانبها، مركزة على موضوع منح الخرطوم لأنقرة حق استغلال جزيرة "سواكن" الإستراتيجية على البحر الأحمر.

إلا أنه كانت هناك جوانب أخرى لم يتم الإعلان عنها، ولم تتسرب في الإعلام فيما يتعلق بزيارة أردوغان إلى تشاد.

فما لم يتم تناوله بالكثافة الإعلامية اللازمة، هو أن تشاد قد وقعت اتفاقية تعاون أمني مع تركيا، يشمل إقامة "قواعد لتدريب قوات الأمن التشادية.



مركز سمر للدراستيا الإستراتيكية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ولكن، ووفق معلومات خاصة، فإن الأمر يتعلق بقاعدة أو قواعد عسكرية تركية سوف تقيمها أنقرة على الحدود بين تشاد وليبيا. أي حدود ليبيا الجنوبية.

وفي هذا الصدد؛ فإننا نقف وقفة توضيحية مهمة. فتعتبر الحدود الجنوبية لليبيا، هي الجبهة الوحيدة التي لم تستطع القوات المسلحة المصرية والأجهزة الأمنية والحكومة المصرية بشكل عام، فرض سيطرتها عليها لتأمين الجبهة الغربية المصرية، بمعاونة الجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا.

وفي العام 2017م، كانت هذه الجبهة هي المحور الأساسي لعمليات تهريب السلاح والمقاتلين إلى الجماعات التي تتمركز حول بنغازي، وفي مناطق جنوب وشرق ليبيا، عند سبها والكفرة، وبالقرب من الحدود المصرية، مثل بقايا تنظيم "أنصار الشريعة"، و"سرايا الدفاع عن بنغازي"، بجانب خط التهريب البحري الأقرب للحدود التونسية، عند ميناء "مصراتة"، وغرب طرابلس.

وكانت معارك استعادة قاعدة "تمانهانت" الجوية، والهجوم الدموي على قاعدة "براك الشاطئ" في مايو الماضي، من أكبر الأدلة على سخونة وحيوية هذه الجبهة في هذا الصدد.

على هذا النحو، اقترب أردوغان من هدف شديد الأهمية، وهو استعادة خطوط الإمداد للجماعات المسلحة في الشرق الأوسط، التي يُعتبر أردوغان وحكومته مخلب القط الأساسي للتحالف الأنجلو ساكسوني لتنفيذه.

ف نجد في هذا الإطار، أن ما ضبطته روسيا مؤخرًا، مرتبط بشكل أساسي بما قامت به اليونان.

وليس أدل على ذلك، من التفجير المزدوج الأخير الذي وقع في بنغازي، واستهدف مسجد الرضوان بجوار إدارة الجوازات وأسفر عن مقتل قيادات أمنية واستخبارية ضمن أكثر من أربعين ضحية للعملية.

فلم تعلن للآن التنظيمات التي تعلن بشكل تلقائي وتقليدي، مثل تنظيم الدولة "داعش"، مسؤوليتها عن هذه العملية، وهو ما يشير إلى أنها جاءت من جانب جماعة أو جماعات معروف ارتباطها بحكومات خارجية مثل الدوحة وأنقرة، وقوى داخلية، مثل حكومة الإنقاذ والإخوان المسلمين ومفتي ليبيا السابق، الصادق الغرياني.

عملية عفرين وارتباطاتها



مركز سيمر للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

بجانب ذلك الرابط الواضح المباشر بين كل هذه التطورات، وملف صناديق المساعدات المملوءة بالدولارات القذرة الملوثة بدماء الأبرياء؛ فإن هناك خيط شديد الأهمية ولكنه خفي بين ذلك الحدث، وبين عملية "عفرين" العسكرية الحالية التي تقوم بها تركيا ضد قوات حماية الشعب الكردي، التي تعتبرها أنقرة إرهابية.

ولفهم الموقف؛ يجب تفكيك الصورة على النحو التالي.

في نفس اليوم الذي بدأت فيه عملية "عفرين"؛ استطاع الجيش السوري تحقيق إنجاز عسكري صار له عامين لم يستطع تحقيقه، وهو استعادة مطار "أبو الظهور" العسكري جنوب إدلب.

ثم أعلنت روسيا عن سحب مراقبيها العسكريين من "عفرين"، تمهيداً لبدء تركيا في عملية الاجتياح البري للمنطقة التي تسبب صداماً مزمناً في رأس أردوغان وحكومته.

ثم لم تعترض روسيا على تصريحات لأردوغان وأركان إدارته في شأن نية تركيا توسيع العمليات العسكرية لتشمل مختلف المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال سوريا.

في المقابل؛ فإن تصريحات عدة لقادة وإعلاميين أكراد على فضائيات دولية، قالوا فيها إنهم لا يريدون لقوات النظام السوري أن تدخل مناطقهم للدفاع عنهم، باعتبار أنهم في النهاية مواطنون سوريون، ويجب على الدولة السورية الدفاع عنهم ضد قوات العدوان التركي.

هنا نفهم، أن الأكراد لم يكونوا يتسلحون للحرب ضد "داعش"، وأن الأمريكيين لم يكونوا يسلحونهم لهذا الغرض، وإنما ضمن مخططات التقسيم وإعادة رسم الخرائط الذي تشرف عليه وكالات الدفاع والاستخبارات الأمريكية.

ومن هنا؛ فإننا يمكن القول إن الروس ببعض أوراق الضغط على الأتراك، ومنها موضوع صناديق الدولارات القذرة هذه، قد بدأوا في عملية "عفرين" لمصلحة النظام السوري؛ حيث هو أكثر المستفيدين من نهاية السيطرة الكردية على إقليم الجزيرة والشمال السوري بالكامل.

ففي النهاية، سوف تضع الحرب أوزارها، ويُجبر الأتراك على الانسحاب من شمال سوريا، وتعود قوات الجيش السوري إلى هناك.



مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ويدعم من ذلك، التسارع المفاجئ للأتراك في تنفيذ عملية "عفرين". فقبل أشهر قليلة، كانت الأحاديث التركية عن عملية "عفرين" في إطار التهديد والوعيد، بينما لم يكن هناك أية استعدادات على الحدود، في المقابل بدأت تركيا عملية "عفرين" قبل الأنتهاء الفعلي من الحشد العسكري الضروري لها.

وهو أمر مستغرب في حقيقة الأمر. فالجيش التركي ليس جيشاً ضعيفاً أو يعاني من "ضائقة" في التفكير الإستراتيجي؛ بحيث يدرك أنه من الضروري قبل أن يبدأ في عملية ذات طابع إستراتيجي مثل هذه، سوف تتصادم فيها أنقرة سياسياً، وربما عسكرياً مع الولايات المتحدة، وفي ملف شديد الحساسية للأمن القومي مثل هذا الملف؛ أنه يجب أن يتم استعداداته لها.

فتركيا إلى الآن، بالرغم مما حشدته في الداخل السوري من عناصر مرتزقة موالية لها، وعلى الحدود؛ لا تزال غير قادرة على اختراق الجبهة في "عفرين" ذاتها، برغم أن المدينة مُحاصرة، وتم تدمير محطة المياه الرئيسية الخاصة بها، في مقابل عدم قدرة الأكراد على دعم مقاتليهم ومواطنيهم المحاصرين في "عفرين"، وهو ما يقول بأن تركيا للآن لم تتم استعداداتها بشكل كافٍ.

فعلى المستوى التكتيكي، لم تصل بعد عناصر القوات الخاصة والاستطلاع التركية إلى الجبهة، إلا ليلة الخامس والعشرين إلى السادس والعشرين من يناير 2018م، بالرغم من أنه من المفترض أنه وفق التكيك العسكري السليم؛ فإن هذه العناصر هي أول ما يجب أن يصل إلى الجبهة من القوات الراجلة.

وهو ما يقول إن الأتراك أنفسهم قد فوجئوا ربما بأنه ينبغي عليهم أن يخوضوا عملية في "عفرين"، وهو ما لا يمكن تفسيره سوى بأن الأمر متعلق بأمور تتصل بالمحور الروسي / السوري.

وفي الأخير؛ فإنه، وبلا شك؛ فإننا أمام محطة جديدة للصراعات الحالية في منطقتنا، والتي لا يبدو أنه سوف يكون لها نهاية قريبة، في ظل استمرار المحور التركي/ القطري المدعوم من جانب بريطانيا – البلد الوحيد الذي أعلن رسمياً "تفهمه" للأسباب التركية لبدء عملية "عفرين" – في سياساته الداعمة للعنف في المنطقة برمتها!

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية